

١ - تدعو جميع الدول الاعضاء ، وبوجه خاص البلدان المتقدمة النمو ، وجميع منظمات جهاز الامم المتحدة الانمائي ولاسيما المؤسسات المالية الدولية ، الى أن تتخذ بصورة عاجلة ، بالتشاور مع حركات التحرر القومي ، التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، في الاقاليم التي لا تزال تحت السيطرة البرتغالية ، كل التدابير اللازمة لوضع برامج وشاريع محددة للمساعدة الاقتصادية والتقنية والمالية يجرى تنفيذها فور بلوغ هذه الاقاليم الاستقلال الكامل ، واطاعة في اعتبارها بوجه خاص ضرورة التزام اقصى حد من المرونة في الاجراءات المتبعة في اعداد وتنفيذ هذه المشاريع ؛

٢ - وتدعو كذلك في حالة موزامبيق ، ريثما يتم تنفيذ ما هو مطلوب في الفقرة ١ اعلاه ، جميع الدول الاعضاء وبوجه خاص البلدان المتقدمة النمو وجميع منظمات جهاز الامم المتحدة الانمائي وخاصة المؤسسات المالية الدولية ، ان تقدم على وجه السرعة المساعدة لجبهة تحرير موزامبيق في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العاجلة الملحة الناجمة عن حالة هذا البلد في فترة ما قبل الاستقلال ؛

٣ - وتطلب الى الامين العام ان يرفع الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً عن تنفيذ الفقرتين ١ و ٢ اعلاه .

الجلسة العامة ٢٣٢٣
١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤

٣٣٤١ (د - ٢٩) - تنظيم اعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ان الجمعية العامة ،

ان تؤكد المسؤوليات الموكولة ، بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الهيئة المركزية المختصة بوضع السياسة العامة لمجموعة مؤسسات الامم المتحدة وتنسيق نشاطاتها في كل من الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ،

وان تشير الى قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، وقرارها ٢٨٠١ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، وقرارها ٣١٧٨ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشأن استعراض وتقييم الاستراتيجية ،

وان تشير ايضا الى قرارها ٣١٧٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وان تشير كذلك الى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) المؤرخ في ١ ايار / مايو ١٩٧٤ والمتضمن الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخ في ١ ايار / مايو ١٩٧٤ والمتضمن برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

وان تدرك الحاجة الى وجود جهاز مناسب يقوم ، عن طريق التخطيط والبرمجة الفعالين لنشاطات هيئات مجموعة الامم المتحدة ، بتأمين قدر اكبر من الترابط والتنسيق ، متجاوبا بذلك مع الاحتياجات المتغيرة والجديدة في ميدان الانماء الاقتصادي والاجتماعي ،

وان تؤكد من جديد ما عبر عنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بقراره ١٧٦٨ (د - ٥٤) ، المؤرخ في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٣ » ، من اقتناع بضرورة اتخاذ تدابير ترشيديّة قصيرة الاجل وطويلة الاجل بغية تعزيز دور الامم المتحدة في التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي ،

وان تدرك ان برنامج الاعمال الذي يواجهه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السنوات القادمة عامة ، وفي سنة ١٩٧٥ خاصة ، برنامج مكتظ بصورة غير عادية بالنظر الى اعمال المتابعة المترتبة على الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، ومؤتمر السكان العالمي ، والمؤتمر الغذائي العالمي ، فضلا عن قرب موعد عملية الاستعراض والتقييم المقرر اجراؤها للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني في منتصف ذلك العقد ، والمؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، والاستعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ، ومسؤوليات المجلس بصدد السنة الدولية للمرأة وعقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وغير ذلك من المسائل المتعلقة بحقوق الانسان ،

وان تلاحظ ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد رجا الامين العام ، في قراره ١٦٠٧ (د - ٥٧) المؤرخ في ٢ اب/اغسطس ١٩٧٤ ، ان يقدم له في دورته التنظيمية التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ تقريراً يتضمن توصيات تستهدف تحسين الترتيبات الخاصة باجتماعات المجلس ، آخذاً بعين الاعتبار الحاجة الى توزيع افضل على مدار السنة للمسائل المدرجة في برنامج عمل المجلس كل عام ، بالاضافة الى تقدير للاثار المالية لتلك الترتيبات ،

١ - تعرب عن اقتناعها بان على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كيما يضطلع على نحو مرض بجميع مسؤولياته ، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنسيق ، ان يعيد تنظيم اعماله على وجه يمكّنه من مواجهة ما يستجد من التحديات التي تتطلب من جانب مجموعة الامم المتحدة اهتماماً وعلاً عاجلين ومتسمين بالكفاءة وحسن التنسيق ؛

٢ - وترجو الامين العام ان يعمد ، عند اعداد التقرير الذي طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٠٧ (د - ٥٧) ، الى وضع توصيات محددة بشأن ما يلزم المجلس من دعم اداري في ضوء حجم عمله الراهن ، ويدخل في ذلك احتمال اجرا ترتيبات لعقد ما تقتضيه الضرورة من اجتماعات للمجلس على مدار العام فضلاً عن ترتيبات عقد الدورات العادية للمجلس ، وان يشفع توصياته بتحليل للاثار الادارية والمالية التي تترتب على تلك الترتيبات ؛

٣ - وترجو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يتخذ ، في دورته التنظيمية لعام ١٩٧٥ ، مع ايلاء الاعتبار التام لتقرير الامين العام المشار اليه في الفقرة ٢ اعلاه ، التدابير اللازمة لكي يتسنى للمجلس انجاز اعماله في عام ١٩٧٥ بأكثر الطرق كفاءة ، ويعقد اجتماعات فيما بين الدورات اذا اقتضى الامر ؛

٤ - وترجو ايضا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يقوم ، مولى الاعتبار الواجب للاحكام الواردة في الفقرتين ١ و ٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٢٢ (د - ٥١) المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧١ ، بدراسة طرق بديلة جديدة لتنظيم اعماله ، بما في ذلك اتباع نهج جديدة في اعداد جدول اعماله وفي النظر في تقارير الهيئات الفرعية فضلاً عن استحداث التعديلات التي قد يلزم ادخالها في النسق الراهن للتعاون المشترك بين الوكالات ، وان يتخذ الترتيبات اللازمة لكي تتكيف هيئاته الفرعية تدريجياً مع مثل هذا النظام الجديد ، وان يقدم تقريراً مرحلياً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ؛

٥ - وتحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ان يعمد ، عند اضطراره بالاستعراض
المشار اليه في الفقرة ١٢ من قرار المجلس ١٧٦٨ (د - ٥٤) ، الى ترشيد الجهاز المؤلف من
هيئاته الفرعية بغية تيسير انجاز الاهداف المبينة في الفقرتين ١ و ٤ اعلاه .

الجلسة العامة ٢٣٢٣

١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤

٣٣٤٢ (د - ٢٩) - المرأة والتنمية

الجمعية العامة ،

ان تشير الى ان الموضوع الرئيسي للسنة الدولية للمرأة ، المعلنه من قبل الجمعية العامة في
قرارها ٣٠١٠ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، هو " المساواة والانماء"
والسلم " (٧٣) ،

وان تشير ايضا الى اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة الذي تضمنه قرارها ٢٢٦٣ (د - ٢٢)
المؤرخ في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ ،

وان تذكر كذلك ان قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ،
الذي رسم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني هو اول صك يطالب
بدمج المرأة ادمجا كاملا في عملية الانماء ، وان السنة الدولية للمرأة في ١٩٧٥ توافق منتصف عقد
الامم المتحدة الانمائي الثاني ،

وان تشير الى ان برنامج العمل الدولي المشترك من اجل تقدم المرأة ، الوارد في قرار
الجمعية العامة ٢٧١٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ اقترح عددا من
تدابير السياسة العامة التي يلزم اتخاذها في سبيل ادمج المرأة في الانماء ، وحدد اهدافا
واضحة يجب بلوغها خلال عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني في مجالات تعليم المرأة ، وتدريبها
وتوظيفها ، ورعايتها الصحية وحماية الامومة ، فضلا عن مجالي الادارة والحياة العامة ،

وان تشير ايضا الى ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا
والمحيط الهادي ، قد اعتمدتا برنامجا عمليا موجهين الى جميع الحكومات في منطقتيهما يدعوان الى
الاضطلاع ببرامج على الصعيد الاقليمي لتحقيق ادمج المرأة ادمجا كاملا في جميع مراحل الانماء ،

وان ترى ان عملية الانماء تعززها مشاركة المرأة فيها على نحو اكمل ،

واعتقادا منها ان استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا مشمرا هو عامل اساسي في تعزيز
الانماء الاقتصادي والاجتماعي ،

(٧٣) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٤٩ (د - ٤٦) المرفق ، الفقرة ٢ .